



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (64) لعام 2013م في اجتماعه المنعقد بتاريخ 8 شعبان 1434هـ الموافق 2013/6/17م في الشكوى المقدمة من مؤسسة الخضير للمقاولات العامة ضد الشركة اليمنية للنفط في المناقصة رقم (2013/4) الخاصة ببناء محطة عدن - المطار

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من مؤسسة الخضير للمقاولات العامة ضد الشركة اليمنية للنفط في المناقصة رقم (2013/4) الخاصة ببناء محطة عدن - المطار والتي أشار فيها الشاكي بأنه تم إرساء المناقصة على شركة أعلى من سعره وعدم تبرير لجنة المناقصة في شركة النفط سبب استبعاده، علماً بأنه مستوفٍ لجميع شروط المناقصة، طالباً من الهيئة العليا طلب ملف المناقصة والوثائق كاملة لإعادة النظر في التحليل.

وجهت الهيئة العليا مذكرة إلى الجهة برقم (645) وتاريخ 2013/4/21م بوقف الإجراءات والرد على الشكوى وموافاتها بأوليات الموضوع، وردت الجهة على مذكرة الهيئة بمذكرة رقم (395) وتاريخ 2013/5/5م مفادها أن الخضير وعد بالحضور لاستلام الرد ولكنه لم يحضر.

وبمراجعة الهيئة العليا للأوراق المتعلقة بالموضوع تبين لها الملاحظات الآتية :

1- الشاكي ليس أقل الأسعار بموجب محضر فتح المظاريف .

2- لم يرفق الشاكي الورقة رقم 2 التي تشمل البنود الأربعة الخاصة بالجانب الميكانيكي الأمر الذي أدى إلى استبعاده وإلى تغيير مبلغ العطاء المقدم من الشاكي من 136.223.756 ريال يمني إلى 137.943.052 ريال يمني أي بزيادة وقدرها 1.719.296 ريال كقيمة البنود الغير مسعره.

3- تم إرساء المناقصة على شركة الشمباء للتجارة والمقاولات بمبلغ وقدره 140.045.445 ريال وهي ليست أقل العطاءات المقيمة مالياً ولم تستوفِ جميع شروط المناقصة حيث لم تقدم شهادة التصنيف واستبعد العطاء المقدم من مكتب راوح لأسباب لم ترد ضمن شروط المناقصة بالمخالفة لنص المادة (165) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والتي تنص على: (تخضع عملية تقييم العطاءات للمعايير والمنهجية الموضحة في وثيقة المناقصة وتتم المقارنة بين العطاءات على أساس الأسعار المقيمة لتحديد أقل عطاء مقيم).





Ref :

الرقم:

Date:

التاريخ:

Res.:

المرفقات:

4- مكتب رايح هو اقل عطاء مقيم سعراً ومستوفياً للشروط الفنية بحسب ما ورد في تقرير لجنة التحليل بأنه أفضل عطاء مقدم ولكن لجنة المناقصات في الإدارة العامة قامت بإرساء المناقصة على شركة الشمباء للتجارة و المقاولات بالمخالفة لنص المادة (22) من قانون المناقصات والمزايدات والتي تنص على:

أ) يجب إرساء المناقصة على أقل العطاءات سعراً بعد التقييم متى ما كان مستجيباً ومستوفياً لجميع شروط ومتطلبات المناقصة الفنية والمالية والقانونية.

ب) قبل انتهاء فترة سريان العطاء وبعد الحصول على التصديقات اللازمة، تخطر الجهة مقدم العطاء الفائز بإرساء العطاء عليه، وكذا إخطار كافة مقدمي العطاءات باسم الفائز بالعطاء والسعر الذي تم الإرساء عليه.

5- لم يتم إدراج التكلفة التقديرية في يوم فتح المظاريف ولم يتم الإشارة إليها في محضر فتح المظاريف .

6- لم يتم المرسى عليه (شركة الشمباء للتجارة و المقاولات) بتقديم شهادة التصنيف وهذا مخالف للشروط الواردة في إعلان المناقصة ونص المادة (168) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية والتي تنص على: (البدء بتقييم الاستجابة الأولية للعطاءات المقدمة فيما يتعلق باستيفائها للشهادات والبطاقات وفقاً للشروط المحددة في وثيقة المناقصة ويمكن للجهة إذا كانت هناك نواقص أو شك في صحة وسلامة هذه الوثائق مخاطبة مقدمي العطاءات الذين لديهم نواقص على قاعدة واحدة دون أي تمييز بينهم لاستيفائها والتثبت من صحتها خلال فترة محددة باستثناء عدم جواز تعديل أو تصحيح ضمان العطاء وإذا لم يتم استيفائها فيتم استبعاد العطاء قبل الانتهاء من أعمال التحليل والتقييم)، كما أن لجنة التحليل لم تقم باستبعاد أي عطاء أثناء التحليل لتحديد الاستجابة الأولية بالرغم من عدم إرفاق بعض المتقدمين للمناقصات ببعض الشهادات والوثائق المطلوبة على سبيل المثال وليس الحصر الأشغال العسكرية.



Republic Of Yemen

Presidential Office

High Authority for Tender Control
(HATC)



الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

وبناء على ما سلف بيانه قررت الهيئة العليا رفض الشكوى لصحة الأسس التي بني عليها قرار الاستبعاد والتوجيه إلى الجهة بإلغاء قرار الإرساء وإعادة التحليل لعدم استيفاء الشركة المرسى عليها لشروط المناقصة.

صدر بتاريخ 8 شعبان 1434 هـ الموافق 2013/6/17م

أ. نجيب محمد بيكر
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الحميد المتوكل
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. محمد أحمد علي ثابت
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

أ. أمين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

